الأمم المتحدة
S/2015/600
مجلس الأمن
Distr.: General
5 August 2015
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه المذكرة المفاهيمية لإحاطة مجلس الأمن عن الاستجابة العالمية لتفشي مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٣، المقرر عقدها يوم الخميس ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو. جوي أوغوو
السفير والممثل الدائم

070815 070815 15-13241 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية من أجل إحاطة مجلس الأمن عن السلام والأمن في أفريقيا: الاستجابة العالمية لمواجهة تفشي مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٣

معلومات أساسية

تقترح نيجيريا عقد جلسة إحاطة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٥ عن الاستجابة العالمية لتفشي مرض فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في عام ٢٠١٣. كان الوباء متركزا في البداية في سيراليون وغينيا وليبريا، ولم يكن يهدد السلم والأمن في غرب أفريقيا وأفريقيا فحسب، بل وكان له في الواقع تداعيات على أمن العالم أجمع. وهذا يؤكد الطابع عبر الوطني للوباء.

وتجدر الإشارة إلى أن الحالة الأولى لتفشي مرض فيروس إيبولا سُجلت في غينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ثم تفشى الوباء إلى البلدين المتاخمين سيراليون وليبريا. واحتويت بنجاح الحالات المبلغ عنها في نيجيريا والسنغال ومالي، والتي جاءت من خارج تلك البلدان.

الاستجابة الدولية لتفشي مرض فيروس إيبولا

على الرغم من بطء الاستجابة العالمية في البداية، فإن المجتمع الدولي سرعان ما حشد جهوده لمكافحة مرض فيروس إيبولا. وكان ظهور حالات في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا يدل على أن تفشي الوباء يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأثر تفشي فيروس إيبولا تأثيرا كبيرا على ثلاثة من البلدان الستة المشمولة ببرنامج الأمم المتحدة لبناء السلام، مما يجعلها أكثر عرضة للأذى. وسرعان ما حولت لجنة بناء السلام اهتمامها لتركز على التوعية بالتداعيات المحتملة للوباء على السلام والاستقرار والتماسك الاجتماعي. ووجهت اللجنة، في جلساتها المعقودة في آب/أغسطس، وأيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، انتباه المجتمع الدولي إلى التداعيات الإنسانية المترتبة على تفشي المرض وآثاره الطويلة الأجل على سلامة البلدان المتضررة. ودعت اللجنة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل دحر هذا المرض واستجابت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية بالأمر، بما فيها المنظمات غير الحكومية، بشكل إيجابي من خلال تعزيز

عمليات الطوارئ في البلدان المتأثرة. وتعاون الشركاء من القطاعين العام والخاص أيضا من أجل التعجيل في تطوير وسائل العلاج.

وكان المؤتمر الدولي المعني بوباء إيبولا الذي عقده الأمين العام وغيره من أصحاب المصلحة الرئيسيين في ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥ بمثابة جهد إضافي قامت به الأمم المتحدة للفت انتباه المجتمع الدولي إلى الاحتياجات الحيوية للبلدان المتضررة. ونظر المؤتمر أيضا في كيفية حشد الدعم العاجل للقضاء على وباء إيبولا وتعزيز النظم الصحية في البلدان المعنية. وشجع المؤتمر إلى حد كبير التعهد بتخصيص أموال من أجل مساعدة البلدان التي أصابها الوباء في جهودها الرامية إلى تعزيز التعافي الاجتماعي والاقتصادي ومواصلة جهود مكافحة هذا المرض.

المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية

حفزت الآثار الاجتماعية والاقتصادية لتفشي مرض فيروس إيبولا في البلدان الثلاثة الأشد تضررا بلدان اتحاد نهر مانو، وهي منظمة دون إقليمية تضم سيراليون وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، للدعوة إلى تنسيق العمل فيما بين الدول الأعضاء. واستجابت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على وجه السرعة للتصدي لتفشي وباء إيبولا بدعوة الدول الأعضاء فيهما إلى العمل بطريقة منسقة ومتماسكة لوقف انتشار الفيروس. وأوفد الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عددا كبيرا من عمال الرعاية الصحية لمؤازرة الجهود الطبية في أكثر البلدان تضررا.

ويدل التزام تلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوضوح على أن الترتيبات الإقليمية تلعب دورا حيويا في التصدي للخطر الماثل لمرض فيروس إيبولا وحالات الطوارئ الصحية في المستقبل. وأتاحت الأزمة دون شك فرصة فريدة للجهات الإقليمية الفاعلة لمواصلة العمل مع بقية المجتمع الدولي وأصحاب المصلحة المعنيين، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، على نحو منهجي لمكافحة هذا الوباء.

وعزز هذه النقطة الرئيسية التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وقت سابق من هذا العام، المعنون التعافي من أزمة فيروس إيبولا. ويخلص التقرير إلى أن ”المنظور الإقليمي كان يمكن أن يعزز إلى حد كبير فعالية تدابير التصدي“ لفيروس إيبولا. ويوصي التقرير باتخاذ تدابير من قبيل إيفاد بعثات تحقيق مشتركة، وتبادل أفضل الممارسات بين المناطق المجاورة، وإنشاء مختبر من المستوى ٤ لحماية السلامة البيولوجية.

وتقوم المؤسسات الأفريقية بدور محوري في إدارة وباء إيبولا وقد أعلنت بالفعل عن التزامات هامة لمكافحته. وتعهد مصرف التنمية الأفريقي بتقديم ما يقدر بمبلغ

٥٢٥ مليون دولار للتصدي لوباء إيبولا، مما يجعله أكبر المانحين بعد البنك الدولي، والولايات المتحدة والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

ووافق البنك الدولي والدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو على اتخاذ تدابير ترمي إلى تعزيز مراقبة الأمراض والتصدي لها على الصعيد دون الإقليمي. وتشمل تلك التدابير تبادل المعلومات عبر الحدود وإدارة الحدود بصورة مشتركة في المناطق الريفية التي يرجح أن تنتشر منها الأمراض التي تنقلها الحيوانات. وهناك أيضا اقتراح بإنشاء مركز غرب أفريقيا لمكافحة الأمراض.

واستجابت وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والحكومات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية بالأمر، بما فيها المنظمات غير الحكومية، بشكل إيجابي من خلال تعزيز عمليات الطوارئ في البلدان المتأثرة. وتعاون الشركاء من القطاعين العام والخاص أيضا من أجل التعجيل في تطوير وسائل العلاج.

مجلس الأمن وتفشي مرض فيروس إيبولا في عام ٢٠١٣

عقب إعلان منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس إيبولا بوصفه حالة من حالات الطوارئ التي تؤثر على الصحة العامة وأنه يحظى بأهمية دولية، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) الذي وصف فيه، بين أمور أخرى، تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا بأنه يشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين. ودعا المجلس في قراره إلى اتخاذ تدابير شاملة للتصدي للوباء وحث الدول الأعضاء على دعم البلدان المتضررة في تكثيف أنشطة الوقاية والاستجابة وتخصيص القدرات الكافية لمنع تفشيه في المستقبل.

وفي القرار ٢١٧٧ (٢٠١٤) أيضا، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يساعد على حث جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، وفقا لولاية كل منها، على الإسراع في استجابتها لمواجهة تفشي وباء إيبولا. وبناء على ذلك، أنشأ الأمين العام بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لتتولى تنسيق استجابة الأمم المتحدة للوباء. وكانت البعثة أول بعثة من نوعها تكرسها الأمم المتحدة حصرا لمعالجة أزمة صحية. وقامت البعثة بدور حاسم في تنسيق جهود المجتمع الدولي لمكافحة فيروس إيبولا. وانصبت الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على محو الوباء وأن يظل عدد المصابين به صفرا. وهذا تحد يجب أن نواجهه.

الحالة الراهنة

حققت البلدان الثلاثة الأكثر تضررا، بدعم من المجتمع الدولي، إنجازات كبيرة في مجال مكافحة فيروس إيبولا. وشهدت بعد ذلك انخفاضا ملحوظا في عدد حالات الإصابة

الجديدة. ورغم أن ليبريا أعلنت في ٩ أيار/مايو عام ٢٠١٥ خلوها من فيروس إيبولا، فإن الإصابة الجديدة التي وقعت في ٢٨ حزيران/يونيه تؤكد ضرورة توخي الحذر. وجرى الإبلاغ عن حالات جديدة في سيراليون وغينيا. وهذه التطورات ينبغي أن تبعث برسالة واضحة مفادها أن المجتمع الدولي يجب أن يظل يقظا حتى يجري القضاء تماما على الفيروس.

المسائل التي ينبغي النظر فيها

تتيح الإحاطة فرصة لمناقشة الإنجازات التي تحققت في مجال مكافحة فيروس إيبولا وكيف يمكن تعزيز هذه الإنجازات. وسوف توجه الاهتمام أيضا إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بحشد الدعم لاستراتيجيات التعافي الراهنة من فيروس إيبولا على النحو المبين في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسوف تتيح الإحاطة أيضا فرصة لتقييم الحالة الراهنة في البلدان الأشد تضررا.

وحبذا لو راعت الدول الأعضاء النقاط التالية في بياناتها:

- استجابة المجتمع الدولي عندما تفشى وباء إيبولا في ثلاثة من بلدان غرب أفريقيا
- أثر النظم الصحية الضعيفة وعدم كفاية الهياكل الأساسية للصحة العامة
- الحاجة إلى درجة عالية من اليقظة من أجل تسهيل الكشف عن حالات الإصابة عبر الحدود، وأهمية معالجة حالات الإصابة المؤكدة باعتبارها حالة من حالات الطوارئ الوطنية
- أهمية وجود نهج ودعم منسقين على الصعد المحلي والوطني ودون الإقليمي والإقليمي والدولي
- دعم الدول المتضررة والدول التي تمر في ظروف مماثلة من أجل بناء الهياكل الأساسية الحيوية وتعزيز المؤسسات الصحية للوقاية من وباء فيروس إيبولا وغيره من الأوبئة في المستقبل
- الدور الهام الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية
- تقديم الدعم لاستراتيجيات التعافي من مرض إيبولا الوطنية والإقليمية
- ضرورة التخطيط الاستراتيجي للمستقبل

مقدمو الإحاطات

- المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية، الدكتورة مارغريت تشان
- المبعوث الخاص للأمين العام بشأن فيروس إيبولا، الدكتور دافيد نابارو
- مسؤول كبير من الاتحاد الأفريقي (يؤكد لاحقا)

الوثيقة الختامية

من غير المقرر إصدار وثيقة ختامية.